

Distr.: General
17 March 2008
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

- ١ - يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩)، الذي طلب المجلس إليّ بموجبه أن أطلعته بانتظام على التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا - بيساو. وطلب إليّ المجلس لاحقا، في الفقرة ١١ من قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، أن أقدم إليه تقريرا تحريريا كل ثلاثة أشهر.
- ٢ - ويركز هذا التقرير على التطورات التي طرأت منذ تقريري الأخير (S/2007/715) المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛ ويقدم بوجه خاص تفاصيل عن التقدم المحرز في مجال مختلف الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تعبئة الموارد.

ثانيا - التطورات السياسية

- ٣ - أجازت الجمعية الوطنية، في الدورة الأولى العادية للبرلمان، المعقودة خلال الفترة من ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، برنامج الحكومة وميزانيتي العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ومنحت هذه المصادقة حكومة رئيس الوزراء، مارتينهو ندافا كابي، مشروعية سياسية ملموسة، وأزالت الشكوك بشأن قدرة الحكومة على تسيير دفة الحكم استنادا إلى ميثاق الاستقرار السياسي والحكومي، الذي وقّعت عليه ثلاثة أحزاب سياسية، في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٧. إلا أن رئيس الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، كارلوس غوميز الابن، أصدر بيانا، في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، يعلن فيه سحب ثقة الحزب السياسية في رئيس الوزراء، بسبب مسائل تتعلق بالانضباط الداخلي.



٤ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وافقت الجمعية الوطنية بالإجماع، على مشروع قانون يمنح العفو للمتورطين في "الجرائم والمخالفات ذات الدوافع السياسية والعسكرية"، التي ارتكبت ضد أمن الدولة حتى ٦ كانون الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقُدِّم مشروع القانون إلى اللجنة البرلمانية الدائمة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان والشؤون القانونية والدستورية، لكي تنظر فيه. ويُنتظر أن تعود اللجنة إلى الجمعية الوطنية خلال الدورة العادية الثانية، المقرر عقدها خلال الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨. وبالرغم من أن مشروع القانون يقترح منح العفو لجميع المتورطين في التدخلات السياسية والعسكرية، فإنه لا يستبعد رفع دعاوى مدنية في المستقبل، كما يتضمن أحكاماً تتعلق بتعويض الضحايا وأسرهم. وأثار مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو المسائل المتعلقة بالعدالة والإفلات من العقاب مع السلطات، في سياق قرار مجلس الأمن ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، ونظّم دورة تدريبية بهدف مد أعضاء البرلمان بأدوات عملية لمناقشة مشروع قانون العفو. ويُحاج مؤيدو قانون العفو، بمن فيهم الرئيس جواو برنارد فييرا ورئيس هيئة الأركان العامة، بأن القانون سيسهل المصالحة ويمهد الطريق لعملية إصلاح قطاع الأمن المقررة. ومن جهة أخرى، بينما تعترف منظمات المجتمع المدني بالتأثير الإيجابي الذي قد يترتب على القانون فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، فإنها ترى أنه كان ينبغي إشراك المجتمع المدني بشكل أوسع في المناقشة، وأنه لم تتم معالجة المسائل المتعلقة بالحقوق والعدالة الإصلاحية على النحو المناسب.

٥ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أُعيد انتخاب رئيسة المحكمة العليا، ماريلا دو كيو مونتيرو، حين حصلت على الأغلبية الساحقة لأصوات أقرانها في الهيئة الانتخابية المكونة من ٩ من قضاة المحكمة*. وشابت عملية الانتخاب خلافات بشأن تفسير نصين قانونيين يقضي أحدهما بتقييد تشكيل الهيئة الانتخابية، بينما يقضي الآخر (وهو قانون أحدث يعود لعام ٢٠٠٢) بتوسيع عضوية الهيئة لتتكون من زهاء ١٠٠ قاضٍ من مختلف المؤسسات العدلية. وقام إيميلو كافتكوستا، أحد قضاة المحكمة العليا، والمنافس الرئيسي للسيدة مونتيرو بمقاطعة العملية الانتخابية. وقد رُفض الاحتجاج الذي قدمه إلى لجنة الانتخابات. وذكر النقاد أن العملية الانتخابية كانت بمثابة ضربة خطيرة لسيادة القانون، واشتكوا من التدخل السياسي في العملية.

* والمحكمة العليا هي السلطة ذات القول الفصل في المسائل الدستورية والإدارية والقانونية. وهي تؤدي دوراً حاسماً في مجال المنازعات الانتخابية، كما أنها المرجع الأخير للطعون في نتائج الانتخابات التي تعلنها اللجنة الوطنية للانتخابات.

٦ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقب تقديم التوصيات التي أعدها بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية إلى غينيا - بيساو في أواخر عام ٢٠٠٧، بإعداد الصيغة النهائية لمشروع وثيقة بشأن توفير الدعم للدورة الانتخابية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، التي تشمل الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٨، والانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠. كما أجرى البرنامج الإنمائي والحكومة مناقشات بشأن ميزانية الانتخابات ومنهجية تسجيل الناخبين. واقترح البرنامج الإنمائي أيضا تخصيص ميزانية قدرها ٤,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للانتخابات التشريعية. وسيتم تمويل المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة من خلال صندوق متعدد المانحين يتولى إدارته البرنامج الإنمائي. وقد تم حتى الآن الحصول على ما يعادل ١,٢ مليون دولار: ٨٨٧ ٠٠٠ دولار من المفوضية الأوروبية، و ٢٧٢ ٥٠٠ دولار من البرنامج الإنمائي. ويغطي مشروع البرنامج الإنمائي تكاليف إصدار بطاقات هوية بالسجلات البيولوجية للناخبين، على غرار ما تم تطبيقه في الانتخابات التي جرت مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوغو، استنادا إلى الكفاءة التقنية المعززة، وانخفاض التكلفة في الأجلين المتوسط والطويل، وتعزيز موثوقية السجل الانتخابي، مما يؤدي إلى تعزيز مصداقية النظام. ولا تشمل ميزانية البرنامج الإنمائي سداد المتأخرات المستحقة للجان الانتخابية الوطنية والإقليمية، التي تراكمت من الانتخابات السابقة، والتي تُقدر بمبلغ ١,٧ مليون دولار. ولم تدرج في تقديرات الميزانية الحالية أيضا تكاليف تسجيل الناخبين في الشتات ومرتبات الموظفين الحكوميين المسؤولين عن العملية الانتخابية، التي تبلغ ٢ مليون دولار. ولم تحدد السلطات موعدا للانتخابات التشريعية بعد.

٧ - وحذر رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال تاغمي تاواي، في تعليقات أذيعت في نهاية كانون الثاني/يناير، السياسيين من مغبة عدم احترام نتائج الانتخابات القادمة، كي لا يتعرضوا للاعتقال. وقوبلت تعليقاته بانتقادات من الحركة الوطنية للمجتمع المدني من أجل السلام والديمقراطية والتنمية، باعتبارها غير لائقة. وحثت الحركة المؤسسة العسكرية على عدم التدخل في الشؤون السياسية والقانونية، وأهابت بالمجتمع الدولي أيضا أن يواصل متابعة التطورات السياسية والاجتماعية في البلد عن كثب.

٨ - وأعلنت الحكومة، عقب المشاورات التي جرت مع حزب التجديد الاجتماعي، عن تعديل وزاري جزئي، في ١٢ كانون الثاني/يناير، يتعلق بأربعة مناصب يشغل ٣ منها أشخاص معينون من قبل الحزب. ولم يقترح الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر والحزب الديمقراطي الاجتماعي الموحد إدخال تعديلات أخرى فيما يتعلق بالمناصب التي يشغلها أعضاء الحزبين. وفي غضون ذلك، أكدت المحكمة العليا، في قرارها المؤرخ ١٥ شباط/فبراير، فوز كومبا يالا في المنافسة على قيادة حزب التجديد الاجتماعي،

في آب/أغسطس ٢٠٠٧. ومن جانبه، سيعقد الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر مؤتمره، خلال الفترة من ٣ إلى ٦ نيسان/أبريل، الذي ستُعقد أثنائه، في جملة أمور، انتخابات قيادة الحزب.

٩ - وأطلق برنامج الحوار التشاركي، الذي يقوده المعهد الوطني للدراسات والبحوث وإنتربيس - صوت السلام - في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بحثه في الأسباب الجذرية للتراع من خلال المشاورات على مستوى القواعد الشعبية في ٣٨ دائرة انتخابية. وعُقدت في شباط/فبراير أربعة اجتماعات شارك في كل منها ما يتراوح من ٥٠ إلى ٦٠ شخصا تقريبا، حول موضوعات تُهم بشكل خاص بلدات غابو وكوينهاميل وكانتشونغو وبوبا. وستستمر، خلال ما تبقى من العام، البحوث التشاركية المصممة من أجل الاستماع لآراء السكان حول المسائل المحلية والوطنية. وتشمل المشاكل المتكررة التي تم تحديدها ما يلي: ضعف أو عدم الإحساس بوجود الدولة بشكل عام؛ وتعايش المسيحيين والمسلمين ومعتنقي مذهب الأرواح؛ وتعايش مواطني غينيا - بيساو والسكان المهاجرين؛ واستخدام الانتماء العرقي كاستراتيجية للفوز بالسلطة؛ وانعدام الأمن باعتباره عاملا من عوامل تفاقم ضعف الأداء الاقتصادي؛ وسوء إدارة الموارد الطبيعية، باعتباره مصدرا من مصادر تعميق جذور الفقر.

١٠ - وعقدت منظمة التنمية الهولندية ومكتب دعم بناء السلام، خلال الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، دورة تدريبية على مهارات تحويل النزاع لـ ١٥ عضوا من أعضاء البرلمان، من بينهم امرأتان، في إطار برنامج بناء قدرات أعضاء البرلمان الذي يُموله صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وينسقه البرنامج الإنمائي. وحضر أربعة عشر عضوا من أعضاء البرلمان أيضا حلقة العمل التدريبية للقيادات، التي يسهلها منظمة التنمية الهولندية، خلال الفترة من ٧ إلى ١١ كانون الثاني/يناير. وفي ١٩ شباط/فبراير، قدمت المنظمة أيضا المساعدة إلى الجمعية الوطنية في تيسير حلقة عمل تهدف إلى تعزيز تبادل المعلومات بين أعضاء البرلمان وغيرهم من أصحاب المصلحة. وحضر حلقة العمل ١٥ من أعضاء البرلمان، و ١٥ ممثلا للمجتمع المدني، و ١٥ إعلاميا، و ١٥ ممثلا للقطاع الخاص. وانعقدت في ٢٦ شباط/فبراير حلقة عمل أخرى، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، ونوقشت فيها بنود جدول أعمال دورة البرلمان، بما في ذلك موضوعات من قبيل الضرائب والحكم المحلي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

١١ - ويسرت منظمة التنمية الهولندية ومكتب دعم بناء السلام أيضا، خلال الفترة من ١١ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، حلقة عمل مولتها حكومة هولندا بشأن تحويل النزاع،

حضرها ١١ من كبار المستشارين السياسيين والعسكريين رشحهم مكتب رئيس الجمهورية ومكتب رئيس الوزراء، وزعماء الأحزاب البرلمانية (الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، وحزب التجديد الاجتماعي، والحزب الاجتماعي الديمقراطي الموحد)، ورئيس هيئة الأركان العامة. وتمثل الهدف منها في مد المشاركين بأدوات لتحليل النزاع؛ وتعزيز الثقة المتبادلة والتوعية بضرورة الاعتماد المتبادل والتعاون؛ وتعزيز مبادئ المفاوضات والممارسة.

١٢ - ويواصل مكتب دعم بناء السلام توفير الدعم لمشروع تقوده شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام، في إطار برنامجها لإشراك المرأة في بناء السلام، الذي يهدف إلى نشر قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ونظمت حلقة عمل حول الموضوع، في يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، شارك فيها ٣٠ شخصا، وبُنت من خلال الإذاعة الوطنية. وألقت حلقة العمل الضوء على ضرورة تعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية الوطنية الرئيسية، كالمصالحة الوطنية والانتخابات وتوطيد السلام والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. وتولت حلقة العمل وضع خطتي عمل تشتملان على توصيات بتوسيع دور المرأة في جهود المصالحة داخل القوات المسلحة، وتكوين لوبي نسائي للضغط على السلطات الوطنية كي تعتمد وتنفذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ثالثا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

١٣ - لا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية هشة لكنها ظلت مستقرة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وقّع صندوق النقد الدولي وحكومة غينيا - بيساو على اتفاق لمدة عام على مرحلتين لإنشاء مرفق للمساعدة الطارئة بعد انتهاء النزاع، بمبلغ ٥,٦ مليون دولار. ويتضمن البرنامج المقرر تنفيذه في عام ٢٠٠٨، تدابير ينصب تركيزها على بناء القدرات في مجال إدارة العائدات وتنظيم الإنفاق العام. إذ أن من شأن تنفيذ البرنامج على نحو مرض، أن يُمهد الطريق لترتيبات إنشاء مرفق للحد من الفقر وتحقيق النمو، وتخفيف عبء الدين في نهاية المطاف، في إطار برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. وقام المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أيضا بمنح غينيا - بيساو التخفيف المؤقت لعبء الدين، الذي يخفف خدمة الدين بنسبة ٥٠ في المائة. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، قام البنك الدولي بتمديد أجل آلية مؤقتة شبيهة لتخفيف عبء الدين، بأثر رجعي، بعد أن كان أجلها قد انقضى في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويعمل البنك الدولي الآن على إعداد مذكرة استراتيجية مؤقتة، بغية توفير الدعم لغينيا - بيساو في تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وفي كانون الثاني/يناير، قدم البنك الدولي أيضا ثلاثة مولدات كهربائية تبلغ قدرتها مجتمعة

٢,٥ ميغاواط، كاستجابة مؤقتة لطلب الحكومة بشأن الحصول على مساعدة في مجال معالجة حالة نقص الطاقة الحرج بالبلد.

١٤ - ولا تزال الحالة المالية تدعو للقلق، ورغم التقدم المحرز في إطار برنامج الحد الأدنى الذي تنفذه الحكومة بشأن إعادة تحقيق الاستقرار المالي، الذي تم الاتفاق عليه في أيار/مايو ٢٠٠٧. وأُلغيت التخفيضات والإعفاءات الضريبية العديدة، التي مُنحت في عام ٢٠٠٦، وأدت إلى تخفيض عائدات الحكومة بنسبة ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٧، كما أحرز تقدم في مجال تحصيل العائدات. إلا أن كشف مرتبات الحكومة لا تزال تتجاوز العائدات، ولا يزال عجز الحكومة عن دفع المرتبات الجارية في وقتها يُشكل، بالاقتران مع ارتفاع الأسعار، أحد المصادر الرئيسية للتوترات الاجتماعية. وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وقعت المفوضية الأوروبية والحكومة على اتفاق يمنحان البلد ٩,٥ مليون يورو، في هيئة دعم للميزانية في عام ٢٠٠٨، و ٨٠٠ ٠٠٠ يورو من أجل الانتخابات التشريعية. وساهمت البرتغال بمبلغ مليوني يورو لدعم الميزانية. وبموجب مذكرة موقعة بين الصين وغينيا - بيساو، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وقعت الحكومتان، في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، على عقد يتعلق بتشييد أمانة للحكومة. وستُشيد الصين أيضاً مستشفى عسكريا يسع ١٥٠ سريرا.

١٥ - وتُشير أحدث دراسة استقصائية عن الأمن الغذائي، إلى أن نسبة ١٤ في المائة تقريبا من الأسر المعيشية في المناطق الريفية تُعاني من انعدام الأمن الغذائي بشكل متوسط أو حاد. ويتوقع أن ترتفع هذه الأرقام مع اقتراب موسم الجذب، خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وقعت الحكومة على خطة عمل البرنامج القطري للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، مع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، علاوة على التوقيع على خطة العمل لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠١٠ مع منظمة الصحة العالمية. وتؤدي الاتفاقات إلى تفعيل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي تم الاتفاق عليه مع السلطات في عام ٢٠٠٧. ووقعت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي على مذكرة تفاهم مع الحكومة، من أجل إنشاء مطاعم مدرسية، في محاولة لتحسين بيئة التحصيل للأطفال. وقد تؤدي الإضرابات في قطاعي الصحة والتعليم، بسبب عدم دفع متأخرات المرتبات والمسائل التعاقدية، علاوة على استمرار عدم الاستقرار المؤسسي في وزارة التعليم، إلى تعطيل العام الدراسي الحالي إلى حد خطير وتعويق برامج الأمم المتحدة في القطاعات الاجتماعية. وقد تدهورت الأحوال المعيشية في العاصمة بسبب النقصان الحاد في المياه الذي استمر لعدة أشهر. وبالمثل، تكاد أن تتوقف الآن إمدادات الطاقة الكهربائية، التي تتسم بالندرة عادة، مما يؤثر على إمدادات المياه.

وبالرغم من تركيب المولدات الكهربائية الثلاثة التي وفرها البنك الدولي، إلا أنه لم يحدث تحسن ملحوظ بسبب تعطل المولد الوحيد العامل الذي تملكه شركة الكهرباء.

١٦ - ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري على استهلال أول برنامج مشترك يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في غينيا - بيساو، وعلى مساعدة البلد في إدارة المنحة المقدمة من الصندوق العالمي، البالغ قدرها ٤٤ مليون دولار. وسيواصل الفريق القطري جهوده الرامية إلى تعزيز نظام سلسلة الإمداد بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية وغيرها من الأصناف الطبية الأخرى المتصلة بالإيدز. وتتواصل الأنشطة المتصلة بتعداد المساكن، حسب ما هو مقرر، بدعم من صندوق السكان والبرنامج الإنمائي. وأجريت دراسة استقصائية استطلاعية في كانون الأول/ديسمبر، ويخطط لتنفيذ عملية التعداد النهائي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقد واجهت المشروع حتى الآن فجوة في التمويل بمقدار ١٥ مليون دولار ويجب ملؤها.

١٧ - وعقب قرار مجلس الأمن المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بتأييد إدراج غينيا - بيساو في جدول أعمال اللجنة، عقدت اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام، اجتماعا في نيويورك، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، ووافقت على إدراج غينيا - بيساو في جدول أعمالها، وشكلت فريقا معنيا بالاجتماع القطري المخصص لغينيا - بيساو برئاسة الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة. وخلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قامت بعثة من لجنة بناء السلام برئاسة السفيرة ماريا فيوتي من البرازيل، رئيسة الفريق المعني بالاجتماع القطري المخصص لغينيا - بيساو، بزيارة للبلد للشروع في مناقشات مع الحكومة وأصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين بشأن مجالات المساعدة ذات الأولوية، التي يتعين إدراجها في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام المتعلق بالبلد. ونظرت البعثة أيضا في المواعيد النهائية المحددة لإعداد الإطار الاستراتيجي وإنشاء لجنة توجيهية وطنية. وفي ٢٠ شباط/فبراير، قدم رئيس الوزراء، عرضا لأولويات وتحديات بناء السلام في بلده، في الاجتماع الرسمي الثاني للتشكيلة القطرية المخصصة لغينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، المعقد في نيويورك. وشملت الأولويات والتحديات إصلاح الإدارة العامة، وترسيخ سلطة القانون وإصلاحات قطاع الأمن، وتشجيع توفير التدريب المهني وفرص العمل للشباب، وتقديم الدعم للجماعات المستضعفة.

١٨ - كما قدم رئيس الوزراء إلى لجنة بناء السلام عددا من مقترحات مشاريع الأثر السريع في مجالات الصحة والطاقة والانتخابات التشريعية القادمة والشباب، مع التركيز على إيجاد فرص العمل. وتنظر اللجنة الآن في هذه المشاريع بهدف تنفيذها في أواخر

آذار/مارس ٢٠٠٨. وسيتم تنفيذها بالتزامن مع جدول الأنشطة الجارية المتعلقة بالمباحثات بين الحكومة واللجنة، التي ستؤدي إلى وضع إطار استراتيجي كامل لبناء السلام من أجل غينيا - بيساو، يتوقع الانتهاء من إعدادة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وستتم الاستفادة في إعداد الإطار الاستراتيجي لغينيا - بيساو من الأولويات التي حددت بالفعل في إطار الوثائق الرئيسية الراهنة للإطار الوطني، كورقة استراتيجية الحد من الفقر، والخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي نهاية الاجتماع القطري المخصص، اتفق على أن يُطلب إلى الأمين العام إعلان أهلية غينيا - بيساو لتلقي المساعدة من صندوق بناء السلام. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨، بعثتُ برسالة إلى رئيس لجنة بناء السلام، أحيطه علما بقراري إعلان أهلية غينيا - بيساو لتلقي التمويل من صندوق بناء السلام.

١٩ - وينتظر أن يزور غينيا - بيساو، في مطلع نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وفد ثان رفيع المستوى من لجنة بناء السلام. وتشمل أهداف تلك البعثة إجراء المزيد من المشاورات مع الحكومة وأصحاب المصلحة الوطنية، والقيام برحلات ميدانية إلى مناطق ومحافظات غينيا - بيساو، من أجل الحصول على المعرفة بشكل مباشر عن الحالة في البلد وأنشطة وتحديات بناء السلام الحالية. وستعمل الحكومة واللجنة أيضا على تقديم خطة أولويات الحكومة من أجل إدراجها في الإطار الاستراتيجي العام لبناء السلام.

رابعاً - الجوانب العسكرية والأمنية

٢٠ - تم الشروع في برنامج إصلاح قطاع الأمن بشكل رسمي في الاحتفال الذي جرى في الجمعية الوطنية، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وأعرب رئيس هيئة الأركان العامة في كلمته، عن تأييده لإعادة تشكيل القوات المسلحة وتحديثها، لكنه حذر من أنه ينبغي أن لا تؤدي الإصلاحات إلى إفقار المستفيدين، نظرا إلى أن حدوث ذلك سيجعلهم عرضة للاستغلال. وتم في ٢٢ كانون الثاني/يناير التوقيع على الاتفاقية المالية المتعلقة بمشروع إصلاح قطاع الأمن/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي يكلف ٧,٧ مليون يورو، بين المفوضية الأوروبية والحكومة. ونظمت حملة رئيسية للتوعية بشأن إصلاح قطاع الأمن في جميع مناطق البلاد، في شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وحضر أحداثها أعضاء لجنة التنسيق التقنية لبرنامج إصلاح الأمن ولجنة القوات المسلحة للمصالحة وأفراد من المجتمع المدني ومكتب دعم بناء السلام، ضمن آخرين. وبدأ التعداد المستقل للأفراد العاملين في القوات المسلحة، الذي يموله الصندوق الإنمائي، في منتصف شباط/فبراير، ويتوقع إنجازه بنهاية آذار/مارس. وستكون المعلومات المتحصل عليها على قدر

كبير من الأهمية من أجل التوصل إلى رقم دقيق لعدد الأفراد العاملين في القوات المسلحة. ويتولى ثلاثة خبراء ممولين من المفوضية الأوروبية، في إطار مشروع إصلاح قطاع الأمن الذي تنفذه أداة تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو، تقديم الخدمات الاستشارية إلى وزارة الدفاع.

٢١ - واشتركت حكومتا البرتغال وغينيا - بيساو في استضافة مؤتمر لشبونة الدولي المتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، المعقود في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بهدف جمع ١٩ مليون دولار لبرنامج مكافحة المخدرات الذي أعدته حكومة غينيا - بيساو، بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويسرّ إعداده مكتب دعم بناء السلام. وجمع المؤتمر مبلغ ٦,٧ مليون دولار. وسيتيح هذا المبلغ تنفيذ إجراءات الطوارئ المقررة لعام ٢٠٠٨. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، نظم مكتب دعم بناء السلام اجتماعا لاستخلاص المعلومات والمتابعة في بيساو، حضره ممثلون للحكومة والشركاء الدوليين وممثلون عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتم الاتفاق في الاجتماع على أن يسارع وزير العدل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى إيجاد إطار استراتيجي يتسم بالكفاءة، من أجل تنفيذ برنامج مكافحة المخدرات. ونوقشت في الاجتماع الذي نظّمته المفوضية الأوروبية، في بروكسل، في ٢٨ كانون الثاني/يناير، المسائل المتعلقة بالتآزر والتعاون العملي في مجال الأنشطة المقرر تنفيذها في إطار برنامج مكافحة المخدرات وعملية الإصلاح الجارية لقطاع الأمن والجهاز القضائي. وفي إطار المشروع المشترك بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومبادرة تقدمت بها حكومة البرازيل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، توجه ست ضباط، تابعين للشرطة القضائية والإنتربول وشرطة النظام العام في غينيا - بيساو، إلى البرازيل لحضور دورة تدريبية لمدة ستة أشهر، نظمتها الشرطة الاتحادية البرازيلية. وزار خبراء الشرطة القضائية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو عددا من المرافق في بيساو والمناطق المحيطة بها، بهدف تحديد مواقع مناسبة لإقامة مركز اعتقال مؤقت. وبالإضافة إلى تعيين مستشار أقدم ومستشار أقدم مخصص لبيساو، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، سيقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بحلول آذار/مارس ٢٠٠٨ بتعيين مدير مشروع كي يتولى تنسيق أنشطة المكتب التي يتوسع نطاقها في غينيا - بيساو.

٢٢ - وفي غضون ذلك، وقعت إسبانيا وغينيا - بيساو، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، على اتفاق بشأن القيام بدوريات جوية وبحرية مشتركة على امتداد سواحل غينيا - بيساو، بهدف مكافحة الاتجار بالبشر.

٢٣ - تولى المعهد الوطني لدراسات وبحوث التعليم تيسير انعقاد حلقتي عمل، بالاشتراك مع المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية، في ١٩ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بهدف التوعية بالمسائل ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومن أجل استقطاب مقترحات بشأن إمكانية تنفيذ مشاريع لجمع الأسلحة. ونفذت الأنشطة داخل إطار خطة عمل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتوجهت بعثة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى غينيا - بيساو، خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ من أجل تقييم التقدم الذي أحرزته اللجنة في وضع خطة عمل تشتمل على مشروع نموذجي. وتقوم المنظمات غير الحكومية الوطنية، ذات الصلة بشبكة عمل غرب أفريقيا المعنية بالأسلحة الصغيرة، بتوفير الدعم أيضا لأنشطة مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٢٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اعتقلت السلطات في بيساو اثنين من رعايا موريتانيا، كانا مطلوبين من قبل سلطات بلدهما لما يُدعى من قتلها أربعة مواطنين فرنسيين في موريتانيا. وتم لاحقا تسليم هذين الشخصين، اللذين ادّعى الانتماء إلى تنظيم القاعدة، إلى موريتانيا. وأعربت الحكومة، عقب هذا التطور عن قلقها البالغ بشأن تهديد الإرهاب الناشئ في البلد. وفي ٢٢ شباط/فبراير، التقى ممثلي برئيس لجنة مكافحة الإرهاب، بغرض تأكيد قلق الحكومة حيال هذه المسألة.

خامسا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٥ - لاحظ موظفو حقوق الإنسان بمكتب دعم بناء السلام أن النقص الخطير في إمدادات المياه قد أثر بشكل خاص على السجناء، الذين يحتجزون في ظروف مزرية ويعانون من نقص الأغذية، وسوء مرافق الصرف الصحي، وإساءة استغلال الأحكام المتعلقة بالحبس التحفظي. وبعث الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان فريقا إلى غينيا - بيساو، خلال الفترة من ٧ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، من أجل النظر في التقارير التي تفيد بتدهور بيئة حقوق الإنسان وحرية الصحافة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسائل المخدرات. وجاء هذا عقب الإدعاءات بأن الصحفيين تعرضوا للتهديد بسبب ما ينقلونه عن الاشتباه بوجود أنشطة للتجار غير المشروع بالمخدرات في البلد.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٢٦ - واصلت حكومة غينيا - بيساو تحقيق تقدم ملموس في إشراك المجتمع الدولي فيما تبذله من جهود لإدخال الإصلاحات العاجلة اللازمة لتحقيق الاستقرار السياسي

والاقتصادي المستدام، بغية توفير حياة أفضل لمواطنيها. وإني في هذا الصدد، أرحب بإدراج غينيا - بيساو في جدول أعمال لجنة بناء السلام وتوقيع برنامج تقديم المساعدة العاجلة في مرحلة ما بعد النزاع مع صندوق النقد الدولي. ويظهر كل من هذين التطورين التزام المجتمع الدولي المتجدد بدعم جهود السلام التي تبذلها غينيا - بيساو.

٢٧ - وأشعر بالتفاؤل إزاء الزخم الذي تولد منذ وضع البلد في جدول أعمال اللجنة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وجاءت هذه النتيجة الإيجابية تنويجا للأشهر من العمل الشاق والالتزام الذي أبدته حكومة غينيا - بيساو، التي عملت في تعاون وثيق مع شركائها، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية من بين جهات أخرى. وسوف تتيح مشاركة اللجنة مع غينيا - بيساو مساعدة قيمة في مجال الإعمار وتوطيد السلام في مرحلة ما بعد النزاع. والآن وبعد أن أعلنت أهلية غينيا - بيساو لتلقي التمويل من صندوق بناء السلام، فإنني أحث الحكومة وشركاءها على الاشتراك بصورة فعالة في دفع العملية قدما، وخاصة بإنشاء لجنة توجيهية وطنية وتنفيذ مشاريع الأثر السريع. وإني أشيد بجميع الشركاء الذين أبدوا اهتمامهم واستعدادهم للعمل مع البلد على تعزيز الاستقرار المستدام، وأناشد المجتمع الدولي ككل مواصلة وزيادة الدعم المقدم إلى غينيا - بيساو من أجل مواجهة تحديات بناء السلام المتعددة الوجوه.

٢٨ - ومن المهم أن تترابط مختلف المبادرات لمساعدة البلد حتى يتسنى استخدام الموارد بما يحقق أكبر أثر ممكن. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى التصدي لمسألة العملية والتنسيق بين الحكومة والجهات المانحة إذا كان يتعين استخدام الموارد بصورة تنسم بالكفاءة والفعالية لتحقيق النتائج المرجوة. وقد أصدرت توجيهاتي إلى ممثلي الخاص وفريق الأمم المتحدة القطري، ألا يدخروا جهدا من أجل كفالة تحقيق التأزر اللازم في هذا الصدد. ومن اللازم أيضا أن يتم امتلاك زمام الإطار الاستراتيجي لبناء السلام على الصعيد الوطني. وإني في هذا الصدد، أحث مكتب دعم بناء السلام على كفالة التشاور على نطاق واسع مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، أثناء عملية وضع الإطار الاستراتيجي.

٢٩ - وكما أشرت في تقريرتي الأخير المقدم إلى المجلس، ستكون الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٨ معيارا رئيسيا لحالة الحوكمة الديمقراطية في البلد. وإني أشجع السلطات على تحديد موعد للانتخابات كخطوة أولى نحو تهيئة مناخ من الثقة في مصداقية العملية. وأحث المجتمع الدولي على توفير الموارد اللازمة للانتخابات، بما في ذلك الموارد اللازمة لتغطية

المتأخرات من الانتخابات الديمقراطية الماضية. وقد أصدرت توجيهاتي إلى الأمم المتحدة لمواصلة توفير الدعم التقني اللازم في الإعداد للانتخابات.

٣٠ - وأود أيضا أن أشيد بالسلطات لشروعها في عملية إصلاح قطاع الأمن، التي تشكل عنصرا رئيسيا في أولويات الحكومة تحت رعاية برنامج أوسع لإصلاح الإدارة العامة. وهذه العملية معقدة وطويلة الأجل ستحتاج إلى التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك شركاء التعاون الدوليين. ويمثل الإصلاح سياسات هيكلية رئيسية سيؤثر النجاح في تنفيذها في قدرة الدولة على إنجاز استراتيجيتها للحد من الفقر.

٣١ - وعلاوة على ذلك، تقوم عملية شاملة وفعالة لإصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، مقام إطار طويل الأجل لاستراتيجية منسقة ضد الاتجار بالمخدرات في البلد. ولذلك، فإني أناشد المجتمع الدولي أن يقدم الدعم والتدريب المعزز لنظام إنفاذ القوانين والقضاء في غينيا - بيساو ضمن الإطار الأوسع لإصلاح قطاع الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والإرهاب. وإني أشيد بالحكومة والشركاء الدوليين لنجاحهم في تنظيم المؤتمر الدولي المعني بالاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في لشبونة. وإني أحث الحكومة وشركاءها الدوليين على العمل معا على صياغة عملية فعالة لمتابعة مؤتمر لشبونة، ترمي بشكل خاص إلى تعبئة موارد إضافية للتنفيذ الشامل للخطة التنفيذية. وأعتقد أيضا بأن إدماج الجهود التي تبذلها غينيا - بيساو لمكافحة المخدرات على الصعيد الوطني في نهج دون إقليمي هو أمر أساسي، وأتطلع إلى أن يسفر المؤتمر الإقليمي المقرر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بالاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا، عن نتيجة إيجابية.

٣٢ - وقد حققت غينيا - بيساو في الفترة قيد الاستعراض تقدما هاما إلا أنه لا يزال يتعين عمل المزيد لجعل عملية الإصلاح لا رجوع فيها. وسيعتمد النجاح لا على مواصلة التعاون بين الحكومة وشركاءها فحسب، وإنما قبل كل شيء على شعب غينيا - بيساو نفسه بإبداء التصميم على وضع المصالح الوطنية فوق المطامح الشخصية أو الحزبية الضيقة.

٣٣ - وأود أن أختتم كلامي بالإشادة بموظفي مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا - بيساو، برئاسة ممثلي الخاص شولا أومرجي، وكذلك بسائر موظفي فريق الأمم المتحدة القطري، للعمل الهام الذي يواصلون الاضطلاع به في غينيا - بيساو، غالبا في ظروف صعبة.